

مادام حياتها امان ففي حرة وحران من اشراط الساعة ان تلد  
 الامة ربيها وفي رواية رويها اي سيدها فان قام الولد مقام ابيه  
 وابوه حرفكذ وهو وروي عن ع رضي الله عنه انه قال  
 كبرت نبيها وقد خالطت حوسنا حوسا ودما ونا ونا ونا  
 وعن عثمان رضي الله عنه نحوه وقد استنبط ع رضي الله عنه  
 امتناع بيع ام الولد من قوله تعالي فهل عسيتم ان توليتم  
 ان تفسدوا في الارض وتقطعوها رجلكم فقال واي فطمة  
 افقطع من ان تباع ام امري منكم وكتب ابي التمام لابن ابي  
 ام حريانة فطيمة وانه لا يجل واشتهر عن علي رضي الله عنه  
 انه خطب بوياعلى المنبر فقال في اشاطة خطبته اجتمع  
 راعي وراعي عمر على ان امهات الاولاد لا يبعن وانا الان  
 اري بيعهن فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنهما روي  
 مع راجع عمر وفي رواية مع الجماعة احب البنا من راجع روي  
 فاطمة راسه ثم قال انضوا منهم ما انتم فاضوت فاني  
 اكره ان اهلاني الجماعة واقا خبركمنا ببيع سرارنا  
 امهات الاولاد واليه صلى الله عليه وسلم حي لانك  
 بذلك فاجيب عنه بانه منسوخ او منسوخ الي النبي  
 صلى الله عليه وسلم استدلالا واحتجاجا فيقدم عليه  
 ما نسب اليه قولوا نصار ورضي الله عن علي بن ابي طالب  
 امهات الاولاد كما مر انه صلى الله عليه وسلم لم يبع امهات  
 حكا وروي في خبر الجاهل ان بن عمر رضي الله عنهما كانا في البصر

اربعين

اربعين سنة لا نرى بذلك باسا حتى احبرنا رافع بن خديج رضي  
 الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم من عن الخبر فترك كتابها  
 قال البيهقي ان يحمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشر بالاك  
 ويحتمل ان يكون ذلك قبل النبي او قبل ان يولد له به عمر رضي  
 الله عنه وغيره من امر النبي صلى الله عليه وسلم بعقوب  
 ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك **قوله** واذا الواو للاشتقاق  
 وانزها الم على انها لا تختص بالمشكوك والموصوم والنا در  
 فلان اذا فاعلها التيقن والمظنون ولا يشهد ان احوال الاما  
 كتبتون بل متيقن ونظيره اذا فاعلها الى الصلاة وان كنت  
 جنبها فخصي الرضا ما لا ينكره وكثيرا اسماه والجناس  
 بان لندر يجر وكثرة اللهوع الموت حتى صار كأنه منسوخ  
 فيه اي بان معه في نحو ولين منه والى باء في نحو واذا امر الناس  
 ضم مع ان الموضع لان نحو وان تعصم سنة لندر بما لفته في  
 نحو يعصموا وضارهم لانه لا بد من ان يبعثهم من العذاب وان قل  
 كما اشار اليه الله لتكم لفظ ضرر والمسر فتامل **قوله**  
 السيد البالغ فلا ينعقد استبدال الصبي وان حقه الولد ما كان  
 كونه من **قوله** مسلما ولو جونا ويكرها وسيفها  
 او ما عا لما او جاهلا حرا ولا او بوضا لانه كانا مائة ربيعا  
 قبل العوا وبعده فلا تتفق بونه وكذا الروان حر المرفق  
 بونه في الاصح ولما ذرنا له في التجارة ولا فلسا في رعيه وحله  
 في البعض بخلاف الواو اهل انه فرعه فاجتهد لا تصير له ولد والفرق بينهما